العرب
السبت 2021/11/20
السنة 44 العدد 12246

التوسع العشوائي يغيّر ملامح المدن الليبية الكبرى

مقاولون وتجار يعيقون جهود السلطات لاحتواء البناء العشوائي

بناء فوضوي يشوه جمال المدن الليبية

فاقمت الاضطرابات السياسية منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي ظاهرة البناء العشوائي في المدن الليبية الكبرى التي كانت مراكز أساسية للحرب، وبعد نحو عشر سنوات، تحول البناء الفوضوي إلى أزمة حقيقية يستغلها مقاولون لأغراض ربحية سريعة على حساب مخططات الدولة للإعمار وهو ما يهدد سلامة الليبيين وحتى جمالية المدن الليبية.

بنغازي (ليبيا) - تحوّلت ظاهرة البناء العشوائي في ليبيا إلى أزمة حقيقية في ظل استغلال مقاولين وتجار الفوضى التي تلت سقوط معمر القذافي قبل عشر سنوات، لوضع يدهم على أراض بشكل غير قانوني أنشأوا عليها سكنا عشوائيا، ما تسبّب في تغيير ملامح معظم مدن البلاد وخاصة الكبرى منها.

وبعد بدء مسار سياسي قبل أشهر لإعادة البلاد إلى سكة القانون والسلم، تسعى الدولة التي نهشتها الصراعات الأهلية والانقسام السياسي، لتلقف مشكلة البناء العشوائي خارج المخططات الحضرية المعتمدة، وإيجاد حلول لها.

وتعد مدينة بنغازي، ثاني أكبر مدن ليبيا، الشاهد الأكبر على حجم ظاهرة التوسع العمراني العشوائي، بعد أن شهدت عمليات عسكرية شرسة خلال الأعوام الماضية قضت على أجزاء كبيرة من أحيائها.

أبوبكر الغاوي

الدولة غير قادرة على مجاراة العشوائيات التي انتشرت بسرعة

أسامة الكزة

نصف بناء بنغازي عشوائي وخارج المخطط العام للدولة

ويقول مدير مكتب المشروعات في بلدية بنغازي (شرق) أسامة الكزة إن مساحة مدينة بنغازي "كانت قبل العام 2009، 32 ألف هكتار، وتبلغ مساحتها الآن نتيجة للعشوائيات 64 ألفا"، لافتا إلى أن نصف بناء المدينة خارج المخطط العام الذي وضعته الدولة.

وعلى بعد ألف كيلومتر إلى الغرب، في العاصمة طرابلس، أقيمت أحياء جديدة كاملة من دون أي ترخيص بناء.

ويتحدث وزير الإسكان والتعمير في الحكومة الليبية أبوبكر الغاوي عن "عدم قدرة الدولة على مجاراة العشوائيات التي انتشرت بسرعة، كونها لم تعتمد مخططات حضرية جديدة".

ويشير إلى سلسلة اجتماعات تعقد مع المختصين وعلى رأسهم مصلحة التخطيط العمراني، للإسراع في إنهاء مرحلة "الجيل الثالث للمخططات الحضرية" في مختلف أنحاء البلاد، إضافة إلى التعاقد مع مكاتب هندسية محلية ودولية تعمل على تهذيب المخططات العشوائية التي توسعت على مدى الأعوام العشرة الماضية.

واعتُمد الجيل الأول للمخطط العمراني في ليبيا في العام 1966، فيما اعتُمد الجيل الثاني في العام 1980، ولم تُنفّذ مرحلة الجيل الثالث التي اعتُمدت في العام 2009 نتيجة تسارع الأحداث ودخول البلد في ثورة أطاحت بحكم القذافي في العام 2011.

وفي غفلة من الدولة الهشة، تمّ جرف آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية عند أطراف بنغازي وتقسيمها الى مخططات عشوائية بمساحة 500 متر مربع لكل قطعة لتبنى عليها مساكن وأحياء كاملة، رغم انعدام البنية التحتية للمخطط تماما.

وتمتاز المنطقة الساحلية الممتدة من الخمس غربا حتى مصراتة شرقا مرورا بمنطقة زليتن بسيادة نظام الزراعة الأسرية وبتنوع منتجاتها، إلا أن هذه الأراضي الزراعية شهدت طفرة عمرانية نتج عنها نسيج عمراني عشوائي، ومن المتوقع أن يتم القضاء على أغلب الأراضي الزراعية بالمنطقة، وفق بحث أكاديمي في هذا الملف صادر عن جامعة المرقب في مدينة الخمس.

ولم يقف المقاولون وتجار الفوضى عند حد إنشاء مجموعات سكنية غير قانونية بل "سيطروا على مزارع وغابات مملوكة للدولة، وانتهكوا شواطئ، ومناطق أثرية"، بحسب تصريحات لرئيس مرصد التعديات على أملاك الدولة فوزي باني، وورقة بحثية مدعومة بصور جوية "قبل وبعد الانتهاكات" صادرة مطلع العام الجاري.

وحتى الآن، ما تزال الدولة عاجزة عن احتواء توسع البناء العشوائي، وفشلت في إعادة تخطيط المناطق المتضررة عمرانيا في بنغازي بسبب الحرب التي تسببت في نزوح عدد كبير من قاطنيها منذ العام 2014 واستقرارهم في مساكن عشوائية بعد دمار منازلهم.

ووقعت معارك ضارية في بنغازي بين 2014 و2017 بين قوات المشير خليفة حفتر، الرجل القوي في شرق البلاد، والجماعات الإسلامية المسلحة، ما تسبب في تدمير مناطق عديدة.

ويقول جلال القطراني، وهو موظف في الثامنة والأربعين بنى مسكنا جديدا في حي جديد من بنغازي التي شهدت انطلاق الانتفاضة الشعبية ضد معمر القذافي، "تركنا منازلنا التي كانت في وسط المدينة بسبب الحرب"، مضيفا "بعد انتهاء المعارك، كانت هذه المنازل مدمرة وغير صالحة للسكن".

ويتابع "لم يكن في إمكاننا دفع الإيجار، فاضطررنا إلى بناء منزل صغير أنشأناه بشكل عشوائي، في غياب خطة عامة من الدولة أو مساعدة لإعادة بناء الأحياء المدمرة".

ويقول مسؤول المشروعات في بنغازي إن "هناك أكثر من 50 ألف وحدة سكنية خارج المخطط العام في المدينة لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى من المعايير التخطيطية للتجمعات من حيث الطرق الرئيسية والفرعية وممرات المشاة والحدائق ورياض الأطفال والمدارس والمراكز الصحية والتجارية والإدارية".

ويرى أن الأمر يشكل "خطرا على الاقتصاد الوطني لعدم جباية عوائد استهلاك الكهرباء والمياه، وغيرها من الخدمات العامة".

ويحاول جهاز الحرس البلدي المعني بتطبيق "الأمن الاقتصادي" الحد من البناء العشوائي. ويمكن خلال التجول في المخططات رؤية لافتات كتب عليها بالطلاء الأحمر على جدران المباني "إيقاف البناء ومراجعة الجهاز".

ويقول وكيل وزارة الإسكان والتعمير للشؤون الفنية خالد العبدلي إن "المخططات العشوائية تجاوزت الجيل الثالث من المخطط الحضري لبنغازي"، مؤكدا سعي الدولة لوضع خطط "قابلة للتنفيذ لتدارك الوضع القائم ومعالجته".

ويقول رئيس مصلحة التخطيط العمراني عبدالحكيم عامر إن "الأمر يتطلب تخطي كافة أنواع البيروقراطية الإدارية بشكل عاجل وانتهاج منهج الحل السريع واستخدام أحدث التقنيات وطلب العون والمعرفة" من خبراء متخصصين.

ويوضح أن الأمر يهدف إلى إطلاق مرحلة تخطيطية جديدة أساسها تحديث المخططات الحضرية المعتمدة خلال الأجيال السابقة، والاستفادة من المعلومات وما أنجز من "الجيل الثالث".

وفي طرابلس أصبحت حاجة السكان ماسة في الحصول على مساكن. فقد تسببت المعارك في محيط العاصمة في 2019 و2020 بحركة نزوح واسعة.

> الدولة فشلت في إعادة تخطيط المناطق في بنغازي بسبب الحرب التي تسببت في استقرار النازحين في العشوائيات

والعشوائيات في طرابلس ليست منازل خشب وصفيح كباقي دول العالم الثالث، فأغلبها بيوت واسعة وفلل وقصور أيضا، فحتى الأغنياء لا يجدون براحا للبناء داخل المخططات، بل حتى مؤسسات الدولة يفاجأ المواطنون أحيانا بافتتاح مقرات جديدة لها داخل طرق حيوية مكتظة، دون توفير أبسط الخدمات، كأماكن ركن السيارات.

ومنذ بضعة أسابيع، بدأت السلطات حملة كبيرة ضد البناء غير المرخص، لاسيما على طول الكورنيش حيث توجد اليوم العشرات من المقاهي والمطاعم والمساكن.

وتم جرف العشرات من المحال التجارية والمساكن غير المرخصة، لكن أي حل بديل لم يقدّم لشاغليها الذين اضطروا لمغادرتها من دون إنذار مسبق.

ويتفق أغلب الليبيين على خطورة العشوائيات على البيئة والصحة العامة والاقتصاد والبنية التحتية والمظهر الحضاري للمدن. وفيما يحذر مسؤولون من عواقب امتدادها خلال السنين الأخيرة للمناطق المنخفضة ومسارات الأودية حيث تواجه السيول منازل المواطنين، وتخلّف لها أضرارا جسيمة، خلال موسم الأمطار، لا تملك العائلات الليبية التي دمرت منازلها سوى البناء الفوضوي في ظلّ الفوضى السياسية التي عرقلت إصلاح ما أفسدته الحرب في البلاد.

التفاوض هو الطريق الوحيد لتجنب وقوع كارثة في إثيوبيا والمنطقة

دنيانيش كامات
محلل سياسي يركز على الشرق الأوسط وجنوب آسيا

مع تعرض أديس أبابا لخطر السقوط في قبضة جبهة تحرير شعب تيغراي، يجب على المجتمع الدولي تكثيف الجهود الدبلوماسية لحث الأطراف المتناحرة للوصول لاتفاق سياسي للصراع الدائر، وإذا استمر القتال على هذا النحو، فستكون له عواقب وخيمة، ليس فقط على إثيوبيا، بل على المنطقة برمتها.

وتسيطر الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وحليفاتها جبهة تحرير أورومو على البلدات الاستراتيجية والطرق المؤدية إلى أديس أبابا، مما يهدد بقتال ضار مع حكومة رئيس الوزراء آبي أحمد، وقد كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن محقا في تحذيره من أن إثيوبيا قد تواجه انهيارا تاما إذا لم يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار بسرعة.

وبالنقيض من أفغانستان أو سوريا، لا يقوم الصراع في إثيوبيا على الخلاف حول من في يده السلطة الشرعية للبلاد، بل يدور حول طبيعة الدولة الإثيوبية نفسها، بما في ذلك أولا، كيف يجب تقاسم السلطة والموارد بين المجموعات العرقية المختلفة في البلاد، وثانيا إذا كان يجب أن تكون هذه المجموعات العرقية جزءا من دولة إثيوبية واحدة أو هل يجب أن يكون لها الحق في اختيار الانفصال.

وفي الصراع الحالي، يتقاسم اللوم كل من رئيس الوزراء آبي أحمد وجبهة التحرير الشعبية لتحرير تيغراي، فقد بدأ آبي أحمد فترة ولايته كرئيس للوزراء بخطط جديرة بالإشادة لتحويل نظام الحكم في إثيوبيا بعيدا عن نظام يتسم بالمنافسة الصفرية بين الأحزاب السياسية القائمة على العرق، لكن يكمن الخطأ الذي ارتكبه في محاولته صنع إجماع سياسي في إثيوبيا عبر حكم الحزب الواحد مع وضع نفسه في قمة الهرم.

ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التصالح مع الواقع السياسي المتغير في البلاد، وبدلا من العمل ضمن النظام المتطور ومحاولة تشكيله، فقد استفزت الجبهة الحكومة الفدرالية بصورة مستمرة من خلال تحدي سلطتها، وليست الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي مجموعة من الديمقراطيين الثوريين الذين يتطلعون إلى تحويل إثيوبيا إلى جنة ليبرالية وديمقراطية، فإذا كان "الفوز" من نصيب الجبهة، فإنها ستعيد إثيوبيا إلى أيام ما قبل آبي أحمد، أي للحكم الاستبدادي الذي كانت تسيطر عليه الجبهة.

ومن شأن هذا إشعال الحرب الأهلية في إثيوبيا بدل إخماد شرارتها، وهي الحرب التي كانت على نار هادئة على مدى السنوات الخمس الماضية، ومن المرجح أن تبدأ موجة جديدة من الصراع العرقي، حيث أنه من غير الوارد أن الجماعات العرقية التي تدعم حكومة آبي أحمد قد توافق على إدارة شؤون البلاد من قبل الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي.

وفي الماضي سيطرت كل من قبيلة الأورومو والأمهرة على أديس أبابا، وفي الوقت الراهن تقوم القوات الحكومية باعتقال المدنيين من عرقية تيغراي، بمن فيهم مواطنون بارزون، في أديس أبابا للاشتباه في دعمهم لجبهة تحرير تيغراي. وإذا دخلت الجبهة إلى أديس أبابا، فلن يكون من المبالغة أن نتخيل هجمات انتقامية ضد أولئك الذين يُعتبرون من مؤيدي حكومة آبي أحمد. ويجب أن تستعد البلاد لسيناريو حرب أهلية طويلة الأمد، ليس فقط بين الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والحكومة، ولكن أيضا بين العديد من حركات التمرد الخاملة التي قد تنتهز الفرصة للمطالبة بالاستقلال.

ومن المرجح أن يفتح هذا الصراع الباب على مصراعيه لتدفق اللاجئين إلى الخارج نحو البلدان المجاورة وعبر البحر الأحمر باتجاه شبه الجزيرة العربية. ويحتضن اليمن عددا كبيرا من اللاجئين الإثيوبيين رغم أنه لا يزال يعاني ويلات حربه الأهلية. ومن الراجح أن يتدخل جيران إثيوبيا، مثل إريتريا والصومال وجيبوتي والسودان ومصر لحماية مصالحهم، وهم الذين استفزهم آبي أحمد في أوقات مختلفة أو تحالف معهم خلال فترة توليه رئاسة الوزراء.

ولدى بعض جيران إثيوبيا، مثل كينيا والصومال، بعض النزاعات الدولية أيضا. ومثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في التسعينات، قد تتحول إثيوبيا إلى ساحة لبلدان المنطقة لتصفية حساباتها مع بعضها البعض. على سبيل المثال، في وقت سابق من هذا العام، اتهم مسؤولون أميركيون وإسرائيليون إيران بتنشيط خلية نائمة في أديس أبابا لشن هجمات على سفارات منافسيها الإقليميين.

> إثيوبيا يجب أن تستعد لسيناريو حرب أهلية طويلة الأمد بين الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والحكومة، وأيضا بين العديد من حركات التمرد الخاملة

ولن تؤدي التدفقات الكبيرة من اللاجئين إلى زعزعة استقرار جيران إثيوبيا فحسب، بل سيؤدي تفكك الدولة الإثيوبية إلى تعقيد جهود تحقيق الاستقرار الطويلة الأمد في جميع أنحاء القارة. فقد تتعرض اتفاقية السلام التي أنهت الحرب الأهلية في جنوب السودان، والتي لعبت أديس أبابا دورا محوريا فيها، لضغوط جديدة. ومن الممكن أيضا أن تتأثر الحرب ضد المتشددين المتطرفين في القرن الأفريقي، والتي لعبت إثيوبيا دورا رائدا فيها. بل يمكن أن تؤدي الحرب الأهلية في إثيوبيا إلى اشتعال الصراعات في مناطق أبعد، على سبيل المقارنة، يرتبط تصاعد العنف الجهادي عبر منطقة الساحل بمدى سهولة توافر الأسلحة غير القانونية بسبب الحرب الأهلية في ليبيا، وهي دولة لا يشكل تعداد سكانها سوى جزء بسيط من تعداد سكان إثيوبيا.

وعليه يتحتم على المجتمع الدولي تكثيف الجهود الدبلوماسية لجلب الحكومة في أديس أبابا وجبهة التحرير الشعبية لتحرير تيغراي إلى طاولة المفاوضات، ويمكن لدول المنطقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين لعبتا أدوارا حيوية في التقارب السابق بين إريتريا وإثيوبيا، لعب دور آخر لإبرام اتفاق سلام بين الطرفين المتنازعين.

وقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على جيش إريتريا ونظامها كوسيلة لإبقائها بعيدة عن الصراع في إثيوبيا، وحتى مع تعليقها المزايا التجارية التي تتمتع بها إثيوبيا ردا على مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القوات الحكومية، فإن واشنطن لم توسع العقوبات ضد الحكومة أو الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، على أمل إقناعهم بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. وقد كثف الاتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس النيجيري السابق أولوسيغون أوباسانجو، جهوده أيضا، ومع ذلك، وكما حذر أوباسانجو بشكل صائب، فإن "الوقت ينفد".

* سينديكيشن بيورو